أثر الشركات دولية النشاط في تطوير الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

أ/ نعيمة مولفرعة – جامعة تيارت–

تاريخ إيداع المقال للمجلة :2018/03/20---تاريخ قبول المقال للنشر:2018/05/28

الملخص :

ازاء تزايد وتعاظم دور الشركات دولية النشاط على الصعيد العالمي ، اصبحت هذه الشركات احدى القوى المؤثرة على التطور الاقتصادي و السياسي عالميا ، بإضعاف سيادة الدول المضيفة و تقليص دورها الاقتصادي و الاجتماعي ، من خلال تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى هذه الدول المضيفة ، فغالبا ما يؤدي الى تملك الشركة لأصول ثابتة في تلك الدول النامية ، الامر الذي يحتم على هذه الدول مواجهة الاثار السلبية لهذه الشركات من أجل الوصول الى التحرر الاقتصادي لها ففي محاولة نقل التكنولوجيا عملت هذه الدول جاهدة لتنظيم هذه المسألة من خلال المنظمات و الاتفاقيات الدولية .

الكلمات المفتاحية : الإستثمار الاجنبي المباشر ، الشركات دولية النشاط ، نقل التكنولوجيا

Résume :

Vu la croissance du rôle des entreprises d'activité mondiale, elles sont devenues un acteur principal dans le développement

économique et politique international. Par le rétrécissement de la souveraineté et des chances économique pour les pays hôte de l'investissement étranger. En possédant des biens immobiliers dans ces pays. Ce qui les oblige d'assumer les effets négatifs de ces entreprises pour regagner sa liberté économique. En effet pour importer la technologie, ces pays ont lutté pour résoudre cette situation à traverser les organisations et les accords internationaux.

Mots clés :Investissement, entreprises d'activité mondiale, importer la technologie

مقدمة

الشركات دولية النشاط هي شركة تباشر نشاطها في أكثر من دولة و تصنف الدول التي تباشر فيها هذه الشركات نشاطها الى : الدولة الام و هي الدولة الاصلية للشركة والتي يوجد فيها التنظيم المركزي للشركة التي يدير و يراقب الفروع الخارجية و الدولة المضيفة و هي الدولة التي توجد بها الفروع الخارجية للشركة الأم .

الشركات دولية النشاط هي شركات مساهمة تتميز بأن ادارتها و ملكية أسهمها تكون في أيدي أفراد من جنسيات مختلفة كما ان هذه الشركة تباشر نشاطها خارج الحدود القومية للدولة الأم يتم ذلك من خلال

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة و الذي غالبا ما يؤدي إلى تملك الشركة لأصول ثابتة في تلك الدول .

مما سبق يمكن القول بان الشركات دولية النشاط كباقي الشركات عموما تزاول نشاطا اقتصاديا و قانونيا محددا .

و يقصد بالاستثمار الاجنبي المباشر تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى إلى إنشاء شركات أخرى تابعة أجنبية أو تطويرها أو الحفاظ عليها أو تسعى إلى ممارسة السيطرة على إدارة الشركة الأجنبية ، و قد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المشاركة في ربط أسواق رأس المال ، وأسواق العمل و انتاجية رؤوس الأموال في الدول المضيفة له ، كما تبنت الشركات دولية النشاط من خلال عمليات الدمج و التملك .

وفي السنوات الأولى من القرن العشرين خلال عصر الامبراطوريات كان العالم أكثر اتصالا ، و لكن في الوقت نفسه ، كان هناك قيود على نقل التكنولوجيا التي تسرع عملية الاعتماد المتبادل ، ففي ذلك الوقت كان هناك أهمية كبرى للسفراء في الدول ، لكن اليوم هذه الأهمية تناقصت كثيرا بفضل التقدم السريع و المستثمر لوسائل الاتصال العالمية ، هذا بالإضافة إلى أن هناك متغيرات أخرى غيرت من مفهوم السيادة التقليدي في ظل العولمة و التجارة والاتصالات

المبحث الأول : أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول النامية

إن للاستثمار الاجنبي المباشر اهمية كبرى على اقتصاديات الدول النامية لذا تحرص هذه الدول على جذبه نظرا لما يرتبه من تأثيرات ايجابية على عملية النمو الاقتصادي ، وبما يوفره من القدرات

التكنولوجية والخبرات الادارية و التسويقية ، التي تربطه بشبكة الاسواق العالمية ، و توفير فرص العمل ، كما ان اغلب مشاريع الشركات دولية النشاط يكون موجها للدول النامية ، فالاستثمارات الاجنبية المباشرة في الوقت الحالي العمود الفقري للاقتصاد الدولي .

المطلب الأول : أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية

إن الشركات دولية النشاط هي الاداة التي تستخدم لتحقيق الاستثمارات المباشرة و التي جعلت منها القوة الرئيسية في الاقتصاد العالمي ، وهي تستثمر أيضا في تحديد مستقبل هذا الاقتصاد ، لهذا يعد الاستثمار ذات اهمية من حيث الدور الكبير على الدول النامية المضيفة لتلك الاستثمارات من حيث اثاره على النمو و الانتاج و نقل التكنولوجيا ، حتى اصبحت الاستثمارات الاجنبية المباشرة أفضل اهمية من التجارة ، وهناك المزيد من العقبات التي تواجه المستثمرين[1] مثل : منح وضعية افضل للشركات المحلية سواء في المعاملة الضريبية أو في منح الأولوية الاستثمارية لها أو من خلال اجراءات الحماية لمنتجاتها في مقابل منتجات الشركات الاجنبية ، وثبات النظم التشريعية ، وعدم تغيرها بما يتوافق مع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث أن التمييز في المعاملة فيما بين الشركات المحلية و الشركات الدولية النشاط تحد من رؤوس الاموال و تؤثر تاثيرا ضارا على النمو الاقتصادي ، الامر الذي يلزم على حل تلك العقبات لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية .

[1] – احمد علي نايف ، الشركات متعددة الجنسيات و مؤثراته على العالم الثالث ، رسالة ماجستير ، قسم الحقوق ، جامعة الكويت ، 2006 ، تم الاطلاع عليها يوم 13-05-2019 على الساعة 15-33 عبر الموقع الالكتروني www.almaarifa.com

و الشركات دولية النشاط تعمل على تحقيق اهدافها وفق خطط مدروسة للحفاظ على مصالحها في البلدان المضيفة بحيث تمثل قوة اقتصادية كبيرة في العالم ، وتحتل مكانة أقوى في البلدان النامية حيث يمكنها ان تلعب دورا في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في هذه الدول .

لقد أدى نشاط هذه الشركات إلى نتائج سلبية في مختلف مجالات الحياة في هذه الدول [1] خاصة على النشاط الاقتصادي الذي يعكس قوة الدولة و مدى نجاعة سياستها الاقتصادية ، وان الروابط بين الشركات دولية النشاط و عملية صنع السياسة الخارجية تتجسد في قنوات الاتصال بين هذه الشركات و الاجهزة و المؤسسات الحكومية ، و الجماعات الفاعلة في الدوال شركات دولية النشاط و مصالح الأم ، مما يدعم علاقة تلك الشركات بالمسؤولين على الدول النامية بما يخدم مصالح تلك الشركات دولية النشاط و مصالح دولها الأم المتقدمة .

و لقد بدأت الدول النامية في نهايات القرن الماضي في تأكيدها على ضرورة فرض الرقابة على نشاطات الشركات دولية النشاط التي تستضيفها على أراضيها ، وذلك من أجل تنظيم نشاط تلك الشركات بما يعمل على تطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة و من أهم هذه الأشكال في الرقابة :

- حظر إقامة الشركات دولي النشاط لبعض الصناعات
- وضع قيود و قواعد صارمة لتنظيم وإدارة المشروع الاستثماري

[1] – محمد عنتر ، ايجابيات و سلبيات الشركات متعددة الجنسيات ، مقال تم الاطلاع عليه يوم 14-05-2019 على الساعة 17:00 عبر الموقع الالكتروني www.djelfa.info/ndarclive/index.php/t

- قيام الدولة النامية بالزام الشركات دولية النشاط بتعيين نسبة معينة من المدريين على المستوى الاعلى والادنى ، ومن أمثلة ذلك ما قامت به دول أمريكا اللاتينية بمدونة الاستثمار الاجنبي لمجموعة الأنديز ، من أجل وضع تنظيم قانوني للاستثمار الأجنبي و الشركات دولية النشاط .[1]

وعليه فإن قوة الشركات دولية النشاط ، وسيطرتها على العالم جعل من دخولها للدول النامية و الاستثمار على أراضيها سببا في العديد من الاثار الايجابية ، ولزاما كان على الدول النامية دعم تلك الشركات من خلال انشاء هيئات حكومية و تغيير قوانينها لتتلاءم مع الاوضاع الاقتصادية العالمية ، وبما يعمل على زيادة جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال الشركات دولية النشاط .

لقد كان لهذه الشركات دورا بارزا في تحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية من خلال خلق فرص للعمالة و تحسين الدخول و ارتفاع تحسين الانتاجية و كذا تنمية المنافسة المحلية ، وبالتالي زيادة حجم المنافسة بين الشركات العالمية سواء كانت وطنية أو أجنبية[2] ، وهذا ما يبين لنا بان الاستثمارات الاجنبية المباشرة لها دور كبير في تطوير القوانين والتشريعات الاستثمارية للعديد من الدول و من بينها الجزائر ، وذلك من خلال تطوير تشريعات الاستثمار منذ عام 1963 و تم تطويره حت عام 2016 حت يتناسب مع الحركة الاقتصادية العالمية ، وقانون الاستثمار المصري و قانون ضمانات و حوافز الاستثمار رقم 17لسنة 2015 و ذلك من أجل جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، و قانون تشجيع الاستثمار الأردني لسنة 2010 والذي يهدف الى جذب الاستثمار ، وتحفيز الحركة الاقتصادية بالأردن ، بالإضافة

[1] – لطف راجح نعمان الجحيفي ، الشركات متعددة الجنسية ، الخصائص وظاهرة النشاط الدولي ، مجلة الاقتصادي ، كلية الاقتصاد ، جامعة عدن ، اليمن ، المجلد /العدد3 ، س3 ، الشهر ديسمبر ، سنة 2008 ، ص19.

[2] – دريد محمود علي ، الشركات متعددة الجنسية ، الية التكوين و اساليب النشاط ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الاولى ، سنة 2009 ، ص75.

لحوافز للمستثمرين لاستقطاب العديد من الاستثمارات الاجنبية ، وكذلك فقد شملت قوانين الاستثمار في كلا من الهند و أند ونسيا و ماليزيا و سنغافورة و تايوان و سريلانكا بالإضافة حوافز لاستثمار ما بين اعفاء جزئي و اعفاء كلي للضرائب ، ففي سنغافورة مثلا تتمتع تشريعاتها الاستثمارية بسياسات مشجعة جدا للاستثمارات الأجنبية ، فلا يوجد الزام على المستثمر الأجنبي للدخول في مشروعات مشتركة مع شريك محلي و يعامل نفس معاملة المستثمر المحلي .

وتتسابق الدول النامية لتقديم الحوافز بهدف تشجيع عمل هذه الشركات كالإعفاءات الضريبية و تخفيض الرسوم الجمركية و تحرير الشركات من القيود على تحويل أرباحها للبلد الأم و السماح لها باستيراد ما يلزمها من مواد و سلع دون ضرائب أو رسوم .

و غالبا شروط الاستثمار التي تحصل عليها هذه الشركات في عدد من الدول النامية تعد مجحفة بحق الدول النامية نفسها ، بما يحقق أرباحا كبيرة للشركات دولية النشاط و يهدد الاستقلال الاقتصادي للدول النامية و يستنزف مواردها الوطنية و يضعف إمكانات التنمية الذاتية فيها و يخفض معدل نمو دخل أفرادها إضافة لتراكم الديون على هذه الدول .

المطلب الثاني : دور الشركات دولية النشاط في دعم وتطوير الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية

إن للشركات دولية النشاط دور كبير في دعم وتطوير الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث أن محور تطور الاستثمار الاجنبي المباشر و خاصة في الدول النامية المضيفة هي الشركات دولية النشاط[1] و يتجلى ذلك في الدعم و التطوير من خلال دور تلك الشركات في اتفاقات الاستثمار الثنائية و الاقليمية و المتعددة الاطراف في تنظيم الاستثمار الاجنبي المباشر ، تستطيع الشركات دولية النشاط بما لديها من موارد مالية

[1] – سيد طه بدوي ، دور الشركات العابرة في اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، سنة 2005 ، ص34.

ضخمة سد الفجوة بين احتياجات الدول النامية من رؤوس أموال اللازمة لتمويل المشروعات التنموية وبين حجم المدخرات أو الاموال المتاحة محليا ، وهذا لما لها من دور بارز في تحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية من خلال خلق فرص للعمالة و تحسين مستوى الدخول و ارتفاع تحسين الانتاجية .

اولا : دور اتفاقيات الاستثمار الثنائية في تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر

تهدف الاستثمار الثنائية غلى تشجيع و حماية الاستثمار الاجنبي المباشر ، بما تقوم به من وضع قواعد تنظيمية للاستثمار الاجنبي المباشر ، ووضع آليات لتسوية النزاعات الاستثمارية و التي قد تنشأ بين أطراف الاتفاقية الثنائية ، وتحرص الكثير من الدول النامية على الدخول في تلك الاتفاقيات ، لتحقيق رغبتها في جذب و تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر لديها .

تتمتع الاتفاقيات الثنائية بسهولة ابرامها و مرونة نصوصها بالمقارنة بالاتفاقيات الجماعية ، كذلك لملائمتها لكثير من الاحوال الاقتصادية للبلدان النامية ، كما أنها تعد بديلا لغياب الاتفاقيات العامة والشاملة للاستثمار و تعتبر أحد البدائل الهامة للحماية الدولية للاستثمار الاجنبي .

ثانيا : دور الاتفاقيات متعددة الاطراف في تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر

تغطي الاتفاقيات متعددة الاطراف مساحة اكبر في تنمية الاستثمار على المستوى الدولي بالمقارنة مع الاتفاقيات الثنائية ، وتلعب الشركات دولية النشاط دور كبير من خلال تلك الاتفاقيات الدولية ، حيث انها هي التي تقوم بالدور الأكبر في النشاط الاستثماري للدول الأعضاء المقدمة للاستثمار أو على اقليم الدول النامية المستقبلة لتلك الاستثمارات [1].

[1] – عدلي محمد عبد الكريم ، النظام القانوني للعقود المبرمة بين الدول و الاشخاص الأجنبية ، اطروحة دكتوراه في القانون الخاص ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، سنة 2010–2011 ، ص 130.

وقد وجه لهذه الاتفاقيات انتقادات تمثلت في عدم وجود صيغة استثمارية تتلاءم مع تلك الاهداف المتعددة مما يجعل تلك الاتفاقيات بطيئة و صعبة في اجراءاتها ، و عليه فقد تعددت الجهود الدولية من أجل وجود تنظيم دولي للاستثمار ، لتنظيم العلاقة بين المستثمر والدولة المستقبلة لراس المال الأجنبي ، وهذه الجهود متمثلة في جهود منظمة الامم المتحدة من اجل وضع منظومة تهتم بتطوير الاستثمار .

المبحث الثاني: نقل التكنولوجيا للدول النامية

عقد نقل التكنولوجيا هو بناء قانوني يشير إلي توافق إرادة أطرافه على تعهد الطرف الذي يملك أو يحوز تكنولوجيا معينة بنقلها إلي الطرف الآخر بمقابل.

وطبقاً للقواعد القانونية فإن محل العقد، وهو التكنولوجيا، يجب أن يكون معيناً أو قابلاً للتعيين وموجوداً أو يمكن وجوده وأن يكون مشروعاً غير مخالف للنظام العام أو حسن الآداب.

ويقصد بالتكنولوجيا، التطبيق العملي للأبحاث والنظريات العلمية، فهي وسيلة للوصول إلي أفضل التطبيقات لهذه الأبحاث العلمية حيث يوجد البحث العلمي النظري في جانب والتطبيق العملي في جانب آخر[1].

فإذا كان العلم وكذلك البحث العلمي يمنحنا القدرة على معرفة السمات والصفات المميزة للأشياء ومكوناتها فقط، فمن المعلوم أن التكنولوجيا تتخطي ذلك الجانب النظري وتمكننا من الوصول لهذه الأبحاث إلي أفضل تطبيق لها. وفي ضوء ذلك يمكن القول أن التكنولوجيا في أبسط تعريف لها وفي أبسط صورها هي المعرفة الفنية.**Know – how Savoir faire**

[1] – أحمد يوسف عبده الشحات ، ممارسات الشركات دولية النشاط في مجال التكنولوجيا و تطور الاقتصاديات المختلفة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق طنطا ، مصر ، سنة 1990 ، ص98.

ويقصد بنقل التكنولوجيا بصفة عامة وفي أغلب الصور، نقلها من المجتمعات التي حققت فيها مجالات كبيرة في التنمية إلي المجتمعات التي في حاجة إليها لتحقيق ذات النتائج في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. ويلاحظ في هذا الخصوص أن التكنولوجيا بوصفها معارف ومعلومات ناتجة من تطبيق مجتمع معين لعلوم الطبيعة للوصول إلي حلول لمشاكل محددة، وبالاعتماد على الامكانات المتاحة لدي هذا المجتمع، هي وليدة ظروف معينة الامر الذي يستلزم وبالضرورة عند نقلها إلي الدول النامية مراعاة البيئة لهذه الدول. بمعني أن يصاحب هذا النقل نشاطاً كبيراً بهدف جعل هذه التكنولوجيا متلائمة مع ظروف البيئة الجديدة. فالتكنولوجيا تكون لها قيمة عالية إذا تناسبت مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول المتلقية لها. لذلك قيل بحق أن نقل التكنولوجيا يعني في جوهره تطويعها وملائمتها للمستورد لها. كما أن هذه التكنولوجيا تحتاج بطبيعتها إلي التطوير والتحسين المستمر، وبذلك فإن نقل التكنولوجيا لا يختلط في الواقع بنقل أي سلع أو أموال، بمعني أن نقل المعارف الفنية لها طبيعة خاصة نتيجة الطبيعة المتميزة للتكنولوجيا محل هذا النقل.

ويضاف إلي ذلك أن حاجة الدول النامية للتكنولوجيا في ثوبها الحديث لم تعد قاصرة على مجرد نقل حيازة هذه التكنولوجيا حيازة مادية مع الاستعانة بالخبراء الأجانب لاستخدامها في الانتاج والتسوق، بل أصبحت هذه الحاجة مرتبطة بالضرورة على اكتساب التمكن التكنولوجي والسيطرة بالقدر الكافي الذي يحقق لهذه الدول قدرة كاملة ومستقلة على التصنيع والإنتاج المرغوب فيه.

المطلب الأول: صور عقود نقل التكنولوجيا

إن العقود التي يتم بموجبها نقل التكنولوجيا تأخذ أشكالا متعددة، منها على سبيل المثال: عقد الترخيص وعقد تسليم مفتاح باليد، وعقد المساعدة الفنية وغيرها من العقود التي ابتكرت حديثا لتواكب التطور التكنولوجي، الذي يشهده المجتمع الدولي، وسوف نجملها كالآتي :

1- عقد الترخيص:

وهو العقد الذي بمقتضاه يتم السماح للمنشأة الوطنية لاستعمال حق من خلال المشروع الأجنبي ، ولهذا للحق صور متعددة منها استحداث المشروع الأجنبي طريقة جديدة للصناعة، أو وضعه تصميما جديدا لآلة أو اختراع ابتكرت أو نموذج ابتدعه ويستوى الأمر في ذلك سواء أكان الحق مشمولا أو غير مشمول بالحماية المقررة للملكية الصناعية ويحقق عقد الترخيص مزايا عظيمة ومتعددة للشركات دولية النشاط منها: حماية استراتيجية هذه الشركات في مجال نقل التكنولوجيا من التصدع نتيجة الشيوع والتقادم والتقليد، كذلك حماية أسواق صادراتها خاصة إذا كان الترخيص مرتبطا بتصنيع للمنتج محليا، كما تحقق تجارة نقل التكنولوجيا عائدا ماليا كبيرا تساعد الشركات دولية النشاط على نشر نفقات التجدد التكنولوجي، فضلا عن أن الترخيصات عادة ما.[1]

2- نقل المعرفة الفنية:

ان محل عقد نقل التكنولوجيا هو كما نعلم " المعرفة الفنية " وهو ما يطلق عليها –Know– how : Savoire Faire.

وإذا اقتصر العقد على أن يكون محله مجرد نقل هذه المعرفة الفنية، فإن العلاقات القانونية تنحصر في مجرد تنفيذ كل من الطرفين للالتزام عند التعاقد دون المراحل التالية التي تستخدم فيها المعرفة الفنية محل العقد.

هذه الصورة البسيطة من صور عقود نقل التكنولوجيا هي المنتشرة بين الدول المتقدمة بعضها البعض حيث يتمتع كل من طرفي العقد بدراية فنية وكفاية تطبيقية متقاربة إن لم تكن متعادلة.

---

[1]- محمد التاجي ، التكنولوجيا في الدول النامية ، مقال منشور تم الاطلاع عليه يوم 15-06-2017 عبر الموقع الالكتروني www.almaarifa.com

علي أنه في معظم العقود التي تنتشر حالياً بين الدول المتقدمة والدول التي في طريقها إلي النمو لا تقتصر عقود نقل التكنولوجيا على مجرد نقل المعرفة الفنية بل تتخذ صوراً أكثر تعقيداً وتشعباً.

3- عقد تسليم المفتاح باليد:

ويقصد به التزام المورد بأن يسلم المشتري مجمعا صناعيا في حالة، تسمح بتشغيله مع تحمل المورد للمسئولة الكاملة على التشييد، وضمان التشغيل بالمعدلات المتفق عليها، في مقابل محدد.

ومن خصائص هذا العقد أنه تجتمع فيه عدة مميزات، غير أنه لا يخلو من المساوئ ومنها حصول المقاول (المورد) على مقابل باهظ للثمن مقابل التزاماته فضلا، عن الخطورة الناشئة عن عدم استيعاب التكنولوجيا من قبل (المتلقي) بعد قطع العلاقة ما بين الناقل والمتلقي، وهذا ناشئ عن التخلف العلمي والحضاري في الدول المتلقية مما يعني توقف للمصنع الذي نشأ بموجب هذا العقد عن العمل.

وفى المجتمعات الصناعية عن طريق عقد تسليم المفتاح، تستجيب تلك المجتمعات الصناعية لتلقى تكنولوجيا أكثر تقدما من التكنو لوجية المحلية، وغالباً ما يتحمل رب العمل جزءا كبيرا من عملية إنجاز المجمع الصناعي.

وفى عقود تسليم المفتاح المبرمة مع الدول المتخلفة صناعيا ونظرا لعدم وجود الخبرة اللازمة، وعدم وجود خدمات الأعمال الهندسية المحلية والكفاءات، فإن المقاول يلتزم بإمداد مجموع الخدمات والمعدات اللازمة لبناء المشروع بالإضافة الى تنسيق هذه الأشياء.[1]

[1]- مصطفى شاكر المولى ، الشركات العابرة للحدود و الدول النامية ، الاسكندرية ، سنة 2007 ، بدون دار النشر ، ص 28 .

4- نقل المساعدة الفنية:

لذلك يطلب دائماً الطرف المتلقي للتكنولوجيا، بالإضافة إلي المعرفة الفنية المساعدة فنياً وتطبيقها من الطرف المورد. ويقصد بذلك أنه بالإضافة إلي التزام المورد بنقل المعرفة الفنية فهو ملزم بتقديم المساعدة الإيجابية وتقديم الخدمات اللازمة والضرورية للأخذ بيد المتلقي لها حتى يبدأ السير في الطريق السليم المرجو من عقد نقل التكنولوجيا.

وفي هذه الحالة نصبح أمام عقد مركب لأنه يتعين ليس فقط نقل المعرفة الفنية ولكن أيضاً نقل الخدمات والمساعدة الفنية. هذا العقد المركب قد يتمثل في:

أ – الالتزام بتوفير العمالة والمساعدة الفنية والخبراء أو الالتزام بتدريب العمالة المحلية أو تركيب الآلات ويطلق عليه عقد المساعدة الفنية والأمثلة على هذا النوع من العقود كثيرة منها اتفاقيات براءات الاختراع والخدمات الهندسية ومنها الخدمات الهندسية الأساسية والتفصيلية وعقود الترخيص الصناعي إلى غير ذلك من الصور.

ب – كما قد يتمثل عقد نقل التكنولوجيا في بيع مجموع صناعي متكامل يطلق عليه "عقد تسليم المفتاح".

- **أهمية نقل التكنولوجيا:**

لا شك أن موضوع نقل التكنولوجيا كان ولا يزال من الموضوعات الحاكمة في مجال التنمية بجميع أنواعها بكافة الدول بصفة عامة والدول النامية والآخذة في النمو بصفة خاصة. ومن الأسباب التي فرضت أهمية نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلي الدول النامية، الفجوة العميقة التي لا تزال قائمة في التقدم

الاقتصادي والصناعي والفني بين الدول المتقدمة من جانب والدول الأخرى من جانب آخر، حيث تولدت لدي الدول النامية قناعة قوية بالدور الحاسم المنسوب للتكنولوجيا في عملية التنمية، على أساس أن اقتران نقل التكنولوجيا بمسألة التصنيع يعد علاجاً لمشكلة التخلف وعاملاً أساسياً يسمح بسد الفجوة التكنولوجية القائمة بينها وبين الدول المتقدمة.

ولعل أهم ما يتعلق بالتكنولوجيا من وجهة نظر رجل القانون، هو التنظيم القانوني لنقلها، وهذا التنظيم قد يتعلق بالتشريعات والنصوص القانونية التي يسعي المشرع إلي فرضها في هذا المجال وتلزم الأفراد بإتباعها حماية للصالح العام واقتصاد البلاد، كما قد يتعلق بتنظيم العقود ذاتها التي يبرمها الأطراف في خصوص نقل التكنولوجيا[1].

يتميز عقد نقل التكنولوجيا بتمتعه بسمات وخصائص تميزه عن غيره من العقود بصفة عامة، فهو من العقود التي تبرم بناء على قرارات ودراسات متعاقبة بين أطرافه تأخذ عادة مدداً ليست بالقصيرة، وتظل تدريجياً بين الأطراف إلي أن تصل في النهاية إلي اتفاق نهائي يتسم بمحاولة التوفيق بين الرغبات المتعارضة والمتبادلة بين أطرافه. أي أن عقد نقل التكنولوجيا يحتاج في تكوينه عادة إلي مرحلة زمنية تفصل بين الإيجاب الصادر من طالب التكنولوجيا ومتلقيها وقبول الطرف الآخر مانح التكنولوجيا، هذه الفترة الزمنية يتم خلالها عدة لقاءات بين الطرفين يبدي كل طرف خلالها آرائه وأهداف تعاقده وأسباب اختياره لهذه التكنولوجيا دون غيرها.

[1]– زغبة عبد المالك ، تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية ، رسالة ماجستير الجزائر ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،سنة 2013 ، ص 14 .

ويطلق على هذه الفترة فيما بين تلقي العروض والموافقة عليها مرحلة التفاوض، التي توصل إليها في سبيل اختياره التكنولوجيا محل العقد وتفضيلها عن مثيلاتها، ويتبادل الأطراف المناقشة حول كل ما يتصل بالعقد مثل المقابل وكيفية سداده ودرجة وكفاءة التكنولوجيا وسند الملكية.

والمفاوضات لا تخضع كقاعدة عامة لشكل معين أو قالب قانوني محدد، فقد تتم شفاهه أو بطريق المراسلات أو تبادل الرسومات التوضيحية المؤيدة بلقاءات واجتماعات مستمرة بين الطرفين ومتابعة نتائج مراحل المفاوضات وتحديد المرفوض والمقبول منها تباعاً.

وهذه المفاوضات لا شك بعد إقرارها بصفة نهائية وصياغتها كتمهيد للعقد تعد اما جزءاً لا يتجزأ من بنوده إذا ما رغب أطرافه ذلك وإما هادياً لهم عند الاختلاف في تفسيره أو تنفيذه حيث تمثل المفاوضات في الواقع أهمية قانونية كبيرة لإيضاح غايات وأهداف التعاقد والأسباب الدافعة لإبرامه.

ويراعي أن هناك مرحلة يمر بها الطرف الراغب في التعاقد على نوع من أنواع المعرفة الفنية، سابقة على مرحلة التفاوض، يطلق عليها الاختيارات التكنولوجية، وهي تمثل الجهد والبحث الذي قام به في سبيل اختيار التكنولوجيا الملائمة واستقراره على نوع معين ومحدد وبأوصاف خاصة ومن مصانع أو إنتاج الطرف الآخر الذي يرغب في التعاقد معه كسابقة خبراته في هذا المجال. بمعني أن مرحلة التفاوض تأتي لاحقة لمرحلة الاختيار والتي يقوم بها الطالب وحده في سوق التكنولوجيا ليحدد النوع الذي يأمل التعاقد عليه والذي استقر عليه بناء على دراساته الاقتصادية والفنية ودراسات الجدوى التي قام بها الخبراء التابعين له[1].

[1]– حمد النيل عبد المنعم محمد الطيب ، العولمة واثارها الاقتصادية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، عدد3 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، ديسمبر ، سنة 2005 ، ص35.

والمفاوضات المبدئية بين الأطراف الراغبة في التعاقد على نوع من أنواع التكنولوجيا تعني عرضاً من الراغب في التعاقد لما يريد الاتفاق عليه وعناصر هذا العرض والأهداف المراد تحقيقها من هذا التعاقد وكذلك عرضاً لمعلوماته التي قام بتجميعها في شأن مزايا التكنولوجيا محل العقد والأنواع المثيلة لها والمقارنات التي توصل إليها في سبيل اختياره التكنولوجيا محل العقد عن مثيلاتها. ويتبادل الأطراف المناقشة حول كل ما يتصل بالعقد مثل المقابل وكيفية سداده ودرجة كفاءة التكنولوجيا وسند الملكية.

ويجب أن يراعي عند التفاوض أن يتم عرض الرغبات ومزايا التكنولوجيا محل العقد وشروط الأطراف وفقاً لمبدأ حسن النية. بمعني أن تتم المفاوضات بأمانة وجدية. فالالتجاء إلي الطرق الملتوية في عرض مزايا وعوائد التكنولوجيا محل التعاقد على خلاف الحقيقة قد يؤدي إلي أسوأ نتائج خلال تنفيذ العقد وقد يؤدي إلي تفويت الأهداف الباعثة والدافعة لتعاقد طالب التكنولوجيا.

المطلب الثاني: تنظيم نقل التكنولوجيا دوليا وأثره على الشركات دولية النشاط

لقد نجم عن نقل التكنولوجيا مشاكل سياسية واقتصادية عدة، مما أدى إلى تحرك الدول نحو وجوب تقنين دولي لنقل التكنولوجيا، فالمشاكل الناجمة عن عملية نقل التكنولوجيا تمثل الأساس نحو التنظيم الدولي لها.

- دوافع التنظيم الدولي لنقل التكنولوجيا:

يتضمن دوافع التنظيم الدولي لنقل التكنولوجيا للعديد من المشاكل على المستوى الدولي ولا سيما أن هناك أطرافا دولية – الدول النامية– بحاجة ماسة إلى استخدام التكنولوجيا من خلال ما سوف تجنيه من أرباح، ومدى استمرارية ذلك الاحتياج من نقل التكنولوجيا، ومن هنا تبرز مشكلة نقل التكنولوجيا، فالدول المضيفة تبحث دائما عن المشروعات الأجنبية التي تزود منشآتها وشركاتها بأساليب علمية حديثة لزيادة

إنتاجها، وهذا يتم عن طريق إفراغ هذا التصرف في اتفاقات خاصة تعمل الشركات دولية النشاط من خلالها على إمكانية فرض الرقابة، والإشراف على منشآت وشركات الدول المضيفة.

فغاية التنظيم الدولي بصفة عامة هو إحلال السلام والرفاهية بين أعضاء المجتمع الدولي، وأن هذا التنظيم قد قام على أساس تعزيز الأمن السياسي والقومي، وتوطيد الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، والدافع وراء التنظيم الدولي لأنشطة الشركات دولية النشاط يكمن وراء فكرة السلام والرفاهية، وهذه الأخيرة هي التي تدفع الدول نحو التعاون في مجالات الاجتماع والاقتصاد و الثقافة و التعليم.

ومجمل العقود التي يفرغ فيها نقل التكنولوجيا، إنما هي في حقيقتها إظهار لتبعية الشركات الوليدة، والشركات المشتركة للشركة الأم، لذلك فإن الشروط التي تضمنتها عقود نقل التكنولوجيا ثقيلة الأعباء على تلك الدول المتلقية للتكنولوجيا مقيدة بذلك حريتها في استخدام التكنولوجية، أو اكتسابها، ولذلك اصطلح على تسميتها بالشروط التقييدية .[1]

وسوف تتناول فيما يلي تعريف الشروط التقييدية وأشكالها

- تعريف الشروط التقييدية:

يقصد بالشروط التقييدية في عقود نقل التكنولوجيا بأنها تلك القيود التي يفرضها مورد التكنولوجية على متلقيها، أثناء إبرام العقد، بغرض تقييد حرية الأخير، سواء عند استخدام التكنولوجية، أو تسويق الإنتاج أو تطوير التكنولوجيا، وفى أغلب الأحيان يرضخ المتلقي لتلك الشروط التعسفية، نظرا لاحتياجاته الماسة لتلك التكنولوجيا، وخاصة الدول النامية منها.

[1]– ابراهيم قادم ، الشروط المقيدة في عقود نقل التكنولوجيا و دورها في تكريس التبعية الكنولوجية على المستوى الدولي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، سنة 2002 ، ص 78

وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد) الشروط التقييدية في عقد نقل التكنولوجيا بأنها مجموعة الإجراءات الضارة، والتي تمارسها الشركات الدولية النشاط من تعسف باستغلال احتكارها للسوق، والتي يكون من شأنها تقييد المنافسة في السوق، وما ينتج عن ذلك من آثار سلبية لحركة التجارة الدولية.

وقد عرف بعض فقهاء القانون الشروط المقيدة في عقود نقل التكنولوجيا بآنها مجموعة القيود التي يفرضها مورد التكنولوجيا على المتلقي بمقتضى شروط صريحة في عقد نقل التكنولوجيا، والتي تهدف بشكل أساسي إلى للحد من ذيوع وانتشار التكنولوجيا، ومن ثم استمرار سيطرة المورد عليها من ناحية، والحد من قدرة المشروع المتلقي للتكنولوجية من المنافسة في الأسواق.

وذهب رأى آخر في الفقه إلى أن الشروط التقييدية هي عبارة عن شروط تعسفية، يفرضها مورد التكنولوجيا من مركزه التفاوضي القوى بحكم سيطرته واحتكاره لسوق التكنولوجيا، ويضطر الطرف المتلقي للتكنولوجيا إلى قبولها دون مناقشة خاصة إذا كان منتميا لإحدى الدول النامية، نتيجة حاجته للتكنولوجيا محل التعاقد، وعدم توافرها بالأسواق، والتي تؤدى إلى تقييد قدرة المتلقي عن المنافسة من جهة، وإلى آثار سلبية وضارة بالاقتصاد للدولة للتي ينتمى إليها من جهة أخرى.

- اشكال الشروط التقييدية : يمكن اجمالها في ما يلي :

- الزام المتلقي بدفع مقابل كل تحسين يصل اليه المورد على التكنولوجيا محل العقد .
- حظر تعديل التكنولوجيا الملائمة الظروف المحلية .
- الزام المتلقي بوضع علامات تجارية معينة .
- الزام المتلقي بإنتاج قدر معين أو بأسعار محددة أو المنع من التصدير .

- الزام المتلقي بشراء قطع الغيار من المورد
- الزام المتلقي بالبيع لا شخاص محددين [1]

الخاتمة

نستخلص مما سبق ان الشركات دولية النشاط لها تأثير على الاقتصاد الدولي باضعاف سيادة الدول المضيفة لتلك الشركات ، وتقليص دورها الاقتصادي و الاجتماعي ، واضعاف ميزان المدفوعات ، وحرمان الدول المضيفة من أنشطة البحث العلمي و التطوير و اغرائها بمنحها عائدا أكبر لاستثماراتها ، لا بعادها عن ارساء قاعدة انتاجية لها ، و في نفس الوقت استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة ، الامر الذي يحتم على حكومات الدول المضيفة مواجهة الاثار السلبية لهذه الشركات من أجل الوصول إلى التحرر الاقتصادي لتلك الدول .

و في محاولة نقل التكنولوجيا للدول النامية والتي تعد موضوع قد نال أهمية كبرى على المستوى الدولي قد تكون غير ملائمة مع الاعتبارات الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث لا تتلاءم مع واقع الحياة في تلك الدول النامية بالمقارنة بواقع الحياة في الدول الام للشركات دولية النشاط .

تحاول الدول النامية جاهدة التخلص من سيطرة الشركات دولية النشاط على منشاتها و شركاتها الوطنية من خلال أسلوب الشركات المشتركة ، وتعمل الدول النامية على تشجيع الشركات دولية النشاط و تقديم التسهيلات لتلك الشركات ، الامر الذي جعل هذه الدول الى تنظيم التكنولوجيا من خلال المنظمات الدولية خاصة منظمة الامم المتحدة والاتفاقيات الدولية .

[1] – ابراهيم قادم ، الشروط المقيدة في نقل التكنولوجيا و دورها في تكريسها التبعية التكنولوجية على المستوى الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص79

قائمة المراجع و المصادر

أولا : الكتب الفقهية

- دريد محمود علي ، الشركات متعددة الجنسية ، الية التكوين و اساليب النشاط ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الاولى ، سنة 2009
- سيد طه بدوي ، دور الشركات العابرة في اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، سنة 2005
- مصطفى شاكر المولى ، الشركات العابرة للحدود و الدول النامية ، الاسكندرية ، سنة 2007 ، بدون دار النشر

ثانيا الاطاريح والرسائل الجامعية

- عدلي محمد عبد الكريم ، النظام القانوني للعقود المبرمة بين الدول و الاشخاص الأجنبية ، اطروحة دكتوراه في القانون الخاص ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، سنة 2010-2011
- ابراهيم قادم، الشروط المقيدة في عقود نقل التكنولوجيا و دورها في تكريس التبعية التكنولوجية على المستوى الدولي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، سنة 2002
- أحمد يوسف عبده الشحات ، ممارسات الشركات دولية النشاط في مجال التكنولوجيا و تطور الاقتصاديات المختلفة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق طنطا ، مصر ، سنة 1990
- احمد علي نايف ، الشركات متعددة الجنسيات و مؤثراته على العالم الثالث ، رسالة ماجستير ، قسم الحقوق ، جامعة الكويت ، 2006 ، تم الاطلاع عليها يوم 13-05-2019 على الساعة 15-33 عبر الموقع الالكتروني www.almaarifa.com

- زغبة عبد المالك ، تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية ، رسالة ماجستير الجزائر ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،سنة 2013

ثالثا المنشورات:

- محمد عنتر ، ايجابيات و سلبيات الشركات متعددة الجنسيات ، مقال تم الاطلاع عليه يوم 14-05-2019 على الساعة 17:00 عبر الموقع الالكتروني ww.djelfa.info/ndarclive/index.php/t
- محمد التاجي ، التكنولوجيا في الدول النامية ، مقال منشور تم الاطلاع عليه يوم 15-06-2017 عبر الموقع الالكتروني www.almaarifa.com
- حمد النيل عبد المنعم محمد الطيب ، العولمة واثارها الاقتصادية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، عدد3 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، ديسمبر ، سنة 2005
- لطف راجح نعمان الجحيفي ، الشركات متعددة الجنسية ، الخصائص وظاهرة النشاط الدولي ، مجلة الاقتصادي ، كلية الاقتصاد ، جامعة عدن ، اليمن ، المجلد /العدد3 ، س3 ، الشهر ديسمبر ، سنة 2008 .